

«طيران الخليج» تحلق إلى كولومبو بمعدل 5 رحلات أسبوعية

■ المنامة - طيران الخليج

□ دشنت طيران الخليج - الناقل الوطنية لمملكة البحرين - يوم أمس الخميس (19 يناير/ كانون الثاني 2017) خدماتها المرتقبة إلى مطار بندرانايكي الدولي مع خمس رحلات أسبوعية إلى العاصمة السريلانكية كولومبو.

وعقب الرئيس التنفيذي لطيران الخليج ماهر سلمان المسلم خلال حفل التدشين الذي أقيم في مطار البحرين الدولي، والذي حضره عدد من مسؤولي المطار وممثلي الصحافة المحلية والإقليمية وأعضاء الإدارة التنفيذية بالناقل، عقب بقوله «يسعدنا تعزيز روابطنا بالقارة الآسيوية بتدشين رحلاتنا المباشرة إلى كولومبو، ونتوقع من أحدث وجهاتنا هذه أن تعزز من شبكة وجهات طيران الخليج؛ وذلك تماشياً مع خطتنا الاستراتيجية لتأمين روابط قوية للأعمال والسياحة لمملكة البحرين والمنطقة، وتأمين احتياجات السفر لعملائنا في الوقت ذاته». وامتلاكها لإحدى أكبر شبكات الوجهات في الشرق الأوسط، ومع رحلتين يومييتين أو أكثر لعشر مدن إقليمية؛ تتخذ طيران الخليج موقعاً استراتيجياً لربط عملائها المسافرين من وإلى كولومبو لعدد من الوجهات الرئيسية في الشرق الأوسط وأوروبا عبر مركزها الرئيسي في مطار البحرين الدولي. وتخدم شبكة وجهات الناقل الحالية 41 مدينة في 24 بلداً موزعة على مدى ثلاث قارات. يمكن حجز رحلات طيران الخليج على موقع الناقل الإلكتروني gulfair.com، إذ يمكن إتمام كافة الإجراءات المتعلقة بالسفر في محطة إلكترونية واحدة كإجراءات حجز الفنادق، وتأجير السيارات، وتأمين السفر، وخدمة رحلات طيران الخليج التي تمنح المسافرين مجموعة من إضافات السفر كالجولات السياحية، وتذاكر دخول المتاحف، والرحلات المحلية، وخدمة التوصيل من وإلى المطار في وجهة المسافر النهائية. كما يمكن حجز رحلات الناقل عبر الاتصال بمركز الاتصال الدولي الذي يعمل على مدار الساعة على الرقم (+973) 17373737، أو بزيارة أحد مكاتب مبيعات طيران الخليج أو وكلائها المعتمدين.



رقم الرحلة	الأيام	وجهة المغادرة	وقت المغادرة*	وجهة الوصول	وقت الوصول*
GF 136	الثلاثاء والأحد	البحرين	1250	كولومبو	2010
GF 137	الثلاثاء والأحد	كولومبو	2110	البحرين	0010 ⁺
GF 138	الأربعاء والخميس والجمعة	البحرين	2010	كولومبو	0330 ⁺
GF 139	الخميس والجمعة والسبت	كولومبو	0430	البحرين	0730

تشكيل فريق حكومي لدراسة خيارات شراء الغاز المسال

وزير النفط: مراجعة أسعار الغاز بعد بدء الاستيراد

■ المنامة - علي الفردان

□ ذكر وزير النفط الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة أن أنه ينبغي مراجعة طريقة احتساب أسعار الغاز المقدم بعد اكتمال مشروع مرفأ الغاز المسال، والذي سيتم بموجبه شراء الغاز من الخارج لتلبية الاحتياجات المتزايدة من القطاع الخاص والحكومي على الغاز.

وذكر الوزير، في معرض رده على استفسار «الوسط»، عما إذا كان سيتم بيع الغاز المسال الذي سيتم شراؤه من الخارج لتغطية احتياجات السوق المحلية بأسعار مختلفة عن الأسعار الحالية، أن «الأسعار المحلية فيها سلم ثابت للمستهلك ولا تغيير فيه، ولكن في المستقبل يجب مراجعة طريقة التسعير، إذ إن الغاز حين يتم شراؤه يتم ذلك وفق سعر السوق، وفي حال العقود طويلة الأجل يتم ربطها بسعر النفط».

وقال الوزير إن البحرين لم تبدأ بعد بعملية شراء الغاز من الخارج والذي يتطلب اكتمال مشروع مرفأ الغاز المسال، لافتاً إلى أن وزارة النفط بصدد تشكيل فريق للتباحث في أفضل السبل لاستيراد الغاز بعد سنتين من اكتمال مشروع الغاز المسال.

ولا يشير حديث الوزير، على ما يبدو، إلى غاز الطبخ المنزلي، والذي أكدت الوزارة مراراً عدم وجود أية نية لرفع أسعاره.

وبخصوص ما إذا كانت البحرين تخطط لاستيراد الغاز من روسيا، أجاب الوزير بأن «كل الدول يمكن أن تكون مصدر للغاز، فالسوق مفتوحة وذلك يعتمد على الأسعار (...) خلال سنتين سيكون علينا التعرف على السوق عن قرب ومعرفة كيفية التعاقد وربط المرفأ بشبكة الغاز بالبحرين، كل هذا علينا العمل عليه خلال سنتين». وعاد الوزير ليتحدث بشأن الكميات المستوردة، لافتاً إلى أن الحاجة قد لا تكون بحجم مرفأ استيراد الغاز المسال، لكن يجب أن تكون البحرين مستعدة لكل الاحتمالات.



وزير النفط الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة

وأشار إلى أن مرفأ الغاز لن يكون محطة لإعادة التصدير إلى دول المنطقة، إذ تتطلب هذه الخطوة القدرة على تسهيل الغاز وهو ما يضيف تكاليف مرتفعة، إلا أن المرفأ مخصص لاستقبال وهو عادة ما تكون تكاليفه أقل. وبين أن مشروع مرفأ الغاز المسال سيتم تمويله وتشغيله من قبل القطاع الخاص.

وسيتألف المشروع من وحدة تخزين عائمة، ومرفأ وحاجز بحري لتسليم الغاز الطبيعي المسال، ومنصة مجاورة لتبخير الغاز المسال ليعود إلى حالته الغازية.

والتشديد الخاصة بالمشروع. من جهتها ستقوم شركة «نيكاى إل إن جي» بتوريد سفينة وحدة التخزين العائمة للمشروع المشترك وفق اتفاقية تأجير لمدة محددة تبلغ 20 عاماً.

وبخصوص إعادة عرض القواطع البحرية للاستثمار، والتي كانت البحرين قبل عدة سنوات قد طرحتها ولم تفلح الشركات في اكتشاف كميات تجارية، أشار الوزير إلى أن البحرين لديها النية في طرح القواطع للاستثمار على الشركات النفطية ولكن هذه الخطوة بانتظار تحسن الأسعار الذي سيغري الشركات بصورة أكبر للدخول في مثل هذه الاستثمارات.

وبخصوص احتساب برمبل النفط في الموازنة العامة المقبلة للدولة للعامين 2017 - 2018، أشار وزير النفط إلى أن الوزارة في مباحثات حالياً مع وزارة المالية، مشيراً إلى ضرورة وضع سعر متحفظ في ظل ظروف السوق الراهنة، لكنه عاد ليشير إلى أن تسعيرة الموازنة المقبلة قد تكون أعلى قليلاً من التسعيرة السابقة.

وتوقع الوزير أن تنمو أسعار النفط بصورة طفيفة إثر الاتفاق الأخير التي أبرمته منظمة «أوبك» قائلاً: «رأينا زيادة بنحو 5 دولارات ونرى اتجاهًا للتوازن بين العرض والطلب».

وبين الشيخ محمد «الآن الأنظار متوجهة للمخزون العالمي والسحب منه، وخصوصاً مع دخول فصل الشتاء الذي تأخير قليلاً عن بعض الدول الأوروبية، وقد يبدأ العرض ينزل عن مستوى الطلب وهذا سيؤدي لرجوع الأسعار إلى مستويات الاستثمار». وأقر الوزير بصعوبة التكهن بفسار للأسعار أو متوسط سعر حالي في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق النفط.

وسئل الوزير عن مشروع توسعة المصفاة وإذا ما طرأت تطورات على المشروع، أشار الوزير إلى أن شركة «بابكو» تسلمت العطاءات الخاصة بالمشروع وأن فريق الشركة يقوم بتقييم هذه العطاءات.

وأنايب تحت الماء لنقل الغاز من المنصة إلى الشاطئ، ومرفق بري لتسليم الغاز، إضافة إلى منشأة برية لإنتاج النيتروجين. وتبلغ قدرة المشروع 800 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم، وعند اكتمال المشروع في بداية 2019 سيتم العمل بموجب اتفاقية مدتها 20 عاماً.

يذكر أن شركة البحرين للغاز المسال، المالكة والمطورة لأول مرفأ لاستيراد وإعادة تحويل الغاز في الشرق الأوسط، اختارت شركة «جي إس» الكورية للهندسة والإنشاءات لتتولى أعمال الخدمات الهندسية والشراء

سياسات ترامب التجارية أكبر خطر يهدد الاقتصاد الأميركي في 2017

■ دبي - رويترز

□ أظهر استطلاع رأي أجرته «رويترز» أنه إذا التزم الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بتعهداته المتعلقة بسياسة الحماية التجارية فسكون ذلك أكبر خطر يهدد نمو الاقتصاد الأميركي.

وأوضح استطلاع الرأي عدم انخراط خبراء الاقتصاد في أجواء الحماسة التي عمت الأسواق منذ صدمة نتيجة انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني. وعلى مدار معظم حملته الانتخابية وبعد انتخابه تعهد ترامب بإجراء تغييرات كبيرة في سياسة التجارة والهجرة بالولايات المتحدة وهدد بفرض رسوم باهظة على الواردات الصينية واقترح خصومات ضريبية كبيرة. وعلى رغم أن الأسواق المالية تراجعت في الأسبوع الماضي وتبددت آمال الارتفاع المفاجئ في التضخم فمازالت العائدات على سندات الخزنة الأميركية لأجل عشرة أعوام مرتفعة أكثر من 25 في المئة منذ يوم الانتخابات في حين سجلت الأسهم ارتفاعات قياسية.

وقال أكثر من ثلثي 70 مشاركاً في استطلاع الرأي الذي أجرته «رويترز» على مدار الأسبوع الأخير إن سياسات ترامب للحماية التجارية هي أكبر تهديد أكبر لآفاق الاقتصاد في العام الجاري.

وقال جيم أوسوليفان من مركز هاي فريكو انبسي إيكونوميكس المتخصص في تحليلات الاقتصاد العالمي: «مما لا شك فيه أن بالقرب من قمة قائمة

المخاطر السلبية احتمال استمرار النبرة المعادية للتجارة الحرة». وأضاف أوسوليفان أكبر محلل لبيانات الاقتصاد الأميركي، في استطلاعات «رويترز» لعام 2016: «أفترض نوعاً ما أن الإدارة (المقبلة) ستكون عملية في هذا الشأن».

وارتفاع الدولار - الذي بلغ أعلى مستوى خلال 14 عاماً في مطلع الشهر الجاري وزاد نحو ستة في المئة منذ انتخاب ترامب - يشكل خطراً إضافياً في المدى القريب. ومن المنتظر أن تكون المخاوف العالمية بشأن الأسلوب التصادمي لترامب وقوة الدولار موضوعاً أساسياً للنقاش بين الزعماء السياسيين ورجال الاقتصاد في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس بسويسرا خلال الأسبوع الجاري.

ولم تحسن خطط الخصومات الضريبية الضخمة للشركات والأفراد وتوقعات الإنفاق على البنية التحتية توقعات نمو الاقتصاد الأميركي الذي قال ترامب إنه يهدف لرفعه إلى 3.5 في المئة. وقال أكثر من 80 في المئة من المشاركين في استطلاع الرأي «لا» عندما وجه لهم سؤال بشأن ما إذا كان الوقت مناسباً الآن لمثل هذه الخصومات الضريبية الضخمة في ظل اقتراب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل. وبلغ معدل البطالة في ديسمبر/ كانون الأول 4.7 في المئة.

ويتوقع أحدث استطلاع للرأي تباطؤ النمو إلى 2.2 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي مقابل 3.5 في المئة في الربع الثالث. ويتوقع خبراء الاقتصاد أنه على مدار العام 2017 سيحقق الاقتصاد معدل نمو سنوي ما بين 2.1 و2.5 في المئة لكل ربع بزيادة 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة. وبلغ متوسط توقعات معدل النمو للعام بأكمله 2.3 في المئة.

وأكثر التوقعات تفاقاً لا لمعدل النمو في أي وقت من العام 2017 كان بنسبة 4.1 في المئة وهو ما يقل كثيراً عن الذروة التي بلغها بعد الأزمة المالية عند 5.6 في المئة في الربع الرابع من 2009.

وأظهر استطلاع الرأي الأوسع نطاقاً - يشمل أكثر من 100 من خبراء الاقتصاد من بينهم 17 من البنوك الكبيرة التي تتعامل مباشرة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) - أن أسعار الفائدة الأساسية ستظل دون تغيير عند نسبة ما بين 0.50 و0.75 في المئة حتى الربع الثاني من العام حيث يرجح زيادتها بمقدار 25 نقطة أساس.

ومن المتوقع أن يعقب ذلك زيادة أخرى في الربع الرابع مما يرفع فائدة الأموال الاتحادية إلى ما بين واحد في المئة و1.25 في المئة.

غير أن 14 من خبراء الاقتصاد توقعوا رفع أسعار الفائدة بحلول مارس/ آذار.